# السياسة الخارجية الجزائرية والأزمة السورية: قراءة في الفعالية ومستقبل الدور

بن حسين سليمة

أستاذ مساعدة ب، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

هاني غنية

باحثة بجامعة محمد خيضر، بسكرة.

.

## الملخص

مع بداية العام 2011 شهد الشرق الأوسط موجة من الأحداث التي شكلت منعطفا حاسما في تاريخه بل و العالم ككل، تمثلت هذه الأحداث في ثورات اتسمت في مجملها بوحدة مطالبها لكنها اختلفت من حيث درجة تأزمها ، ففيما كانت الثورة التونسية أكثر سلمية بالمقابل كانت سوريا اكتر دراماتية نتيجة التجاذبات و الصراعات بين القوى الكبرى و محاولة كل طرف فرض هيمنته و استراتجياته انطلاقا من نظرة جيوبوليتيكة براغماتية. لقد حظيت الأزمة السورية على اهتمام عالمي كبير نظرا لأهمية سوريا الجيوبولتيكية ،الحضارية والتاريخية .والجزائر البلد الذي تربطه علاقات متينة مع الدولة السورية،كانت لها مواقفها الثابتة تجاه الأزمة انطلاقا من سياستها الخارجية العقلانية في التعاطي مع الأحداث .

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ملامح السياسة الخارجية الجزائرية و مدى فعاليتها في هذه الأزمة ،و كذا تفسير و تحليل العوامل التي أثرت على هذه الفعالية .إضافة إلى رصد مستقبل دور الجزائر في هذه الأزمة في ظل التحولات الجارية حاليا.


**الكلمات المفتاحية:** السياسة الخارجية ، الشرق الأوسط ، الأزمة السورية ، الصراعات، القوى الكبرى.

**مقدمة.**

شهد العام 2011أحداثا تاريخية كان الوطن العربي مسرحا لها لترسم بذلك مرحلة جديدة شكل فيها الشرق الأوسط دورا محوريا في إعادة هندسة العلاقات الدولية الجديدة ،إذ تم توصيف هذه الأحداث بعدة مسميات كانت بدايتها ثورة الياسمين في تونس ، لتتعداه الى دول عربية أخرى كليبيا و سوريا الذي كان الوضع فيهـــما أكثر تأزما .إن الأزمة السورية أخذت حيزا هاما من الاهتمام العالمي ، و بحكم الانتماء العربي للجزائر و عمقها التاريخي مع سوريا كانت لها رؤيتها –الجزائر – الرامية إلى تسوية هذه الأزمة منذ بدايتها تأكيدا على حضورها الدائم في القضايا الهامة . و لان السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى جملة من المبادئ التي تحدد تعاملها مع محيطها الإقليمي و الدولي من اجل إيجاد دور فعال لحل الأزمات إذ أكدت الجزائر حضورها الايجابي في حل
الأزمات الدولية.

**التعريف بالموضوع:** ان هذا الموضوع يأتي ليحاول تسليط الضوء على السياسة الخارجية للجزائر التي تعرف بثباتها على مبادئها ،تجاه الأزمة السورية التي تعتبر من أكثر الأزمات تعقيدا،أن هذه الدراسة سوف تتناول بالتحليل هذه السياسة تجاه الأزمة التي تعرف تجاذبات إقليمية و دولية و بالتركيز على العوامل المحددة لهذا التفاعل .

**أهمية الموضوع:** يستمد الموضوع أهميته من كون السياسة الخارجية للجزائر تمارس أدوارا فاعلة في الأزمات الدولية و الاقليمة ما استدعت اهتماما أكاديميا بها عن طريق البحث في مبادئها و محددات تفاعلها خاصة في الأزمة السورية.

و لذلك فان التساؤل المحوري الذي تثيره هذه الورقة البحثية مفاده : **ما مدى فعالية السياسة الخارجية الجزائرية في الأزمة السورية ؟**

**فرضية الدراسة**

انطلقت الدراسة من فرضية اساسية مفادها:

ثمة عوامل داخلية و خارجية اثرت فعالية السياسة الخرجية الجزائرية في الازمة السورية

وللإجابة على السؤال الذي تثيره هذه الورقة البحثية سوف يتم فحص ومعالجة مجمل النقاط الرئيسة التالية:

1-تحديد المفاهيم: السياسة الخارجية ، الأزمة ،الدور ،الوساطة

2-مبادئ و مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية

3- قراءة تحليلية في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة السورية

4-رؤية مستقبلية للدور الجزائري في الأزمة السورية

**1-تحديد المفاهيم: السياسة الخارجية ،الازمة ، الدور، الوساطة**

من الضروري تثبيت المفاهيم المستخدمة في هذا البحث التي تخدم الدراسة وهدفها ، و هي:

أ-**السياسة الخارجية:** إن السياسة الخارجية لأي دولة هي أحد الجوانب الرئيسية في نشاطها وهي تعبر عن الاتجاهات العامة التي تتبنّاها في علاقاتها مع الدول الأخرى والمنظمات؛ بمعنى آخر كل أشخاص القانون الدولي العام من منظور مصالحها الوطنية وأهدافها القومية المحددة والأدوار التي تتصورها لنفسها في محيطها الإقليمي والدولي، وبالتالي فانه يمكن القول ان السياسة الخارجية هي جملة الأهداف الوطنية التي تسعى أي دولة لتحقيقها أو المبادئ العامة التي تتحكم في ردود أفعال الدولة على الظروف الدولية أو هي النشاط السياسي لصانع القرار الرامي إلى التعاون مع البيئة الخارجية بما يخدم المصالح الوطنية ويترجم ذلك في مجموعة من الاستراتيجيات والقرارات التي تشكل سلوك الدولة مع محيطها الخارجي [1].

يعرف **افانس Evans و جيفري نيوهان** G.N EWNHAN السياسة الخارجية بانها "ذلك النشاط المتمثل في الافعال و ردود الافعال و تفاعل الدول و الفواعل[2] .

و يعرف **الدكتور ناصيف حتي** السياسة الخارجية بانها سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي بصورة عامة.[3]

[1] مصطفى بوتورة : **سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات** .جريدة الشعب، 21 مارس 2015 http://www.ech-chaab.com/ar

[2] GEvans;GNewhan.the penguin dictionary of internatinah relations.london:penguin books;1998.p179.

[3] ناصيف يوسف حتي ،النظرية في العلاقات الدولية.بيروت:دار الكتاب العربي.1985.ص157.

– **الازمة** : تعرف الأزمة بانها حدث مفاجئ يهدد حالة الأمن و المصلحة القومية و تتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت و قلة الإمكانات ، و يترتب على تفاقمه نتائج خطيرة ،كما يعرفها الاستاذ **صلاح الدين فوزي** بانها حالة طارئة و مفاجئة تنذر بخطر يهدد الدولة او مؤسساتها مما يوجب ضرورة التصدي و المواجهة بقرارات رشيدة و سريعة بالرغم من ضيق الوقت و قلة المعلومات أي في ظل ازمة في الوقت و أزمة في المعلومات المتاحة .[1]

–**الدور** : يعرف الدور بانه احد مكونات السياسة الخارجية ،و هو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة ،و ذلك في سعيها لتحقيق اهداف سياستها الخارجية، كما يعرف بانه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات و الالتزامات و القواعد و الافعال المناسبة لدولتهم ،و الوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الاطر الجغرافية الموضوعية ،و من هذا المنطلق لا ينشا الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة القيام به و صياغته صياغة واعية و مدروسة .[2]و ينبغي الإشارة إلى ان إدراك الدور كمعطى استراتيجي في العلاقات الدولية يتحدد بعناصر الصراع و الاستقرار التي تمثل عنصر القوة و التأثير في العمق الاستراتيجي ،و هو معطى مهم في علم الجغرافيا السياسية.[3]

–**تعريف الوساطة** :تعرف الوساطة على أنها عملية إدارة الصراع ،تتعلق بجهود الأطراف ذاتها ،حيث تطلب الأطراف المتنازعة المساعدة أو تقبل عرضا بالمساعدة من فرد او جماعة او دولة أو منظمة ،دون اللجوء إلى القوة المادية او مناشدة سلطة القانون[4]. كما

[1] انظر:علي بن هلهول الرويلي،**الازمات:تعريفها ،ابعادها و اسبابها**،الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،30/4-2011/5/5.في اطار الحلقة العلمية :ادارة الازمات. ص 4.

[2] بوحنية قوي،**الجزائروالانتقال الى دور اللاعب في افريقيا:بين الدبلوماسية الامنية و الانكفاء الامني الداخلي**.مركز الجزيرة للدراسات.2014/01/29. ص3.

[3] المرجع نفسه.

[4] Bercovitch Jacob,Robin Jeffrey,**mediation ininternational relation** :multiple approaches to conflict managemant.newyork :Martin's press.1992.p67.

تعرف على انها عملية يسعى فيها طرف ثالث إلى المساعدة لحل الأسباب الكامنة لصراع يتعارض مع تسوية لنزاع محددة[1].

**2-مبادئ و مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية:**

**أ-المبادئ:** ولكل دولة منطلقات ومبادئ تحكم توجهات سياستها الخارجية تحددها عادة دساتيرها ووثائقها الرسمية فما هي مبادئ ومنطلقات سياسة الجزائر الخارجية؟ إن مرجعيات الجزائر التي ترسم سياستها العامة والخارجية بصورة خاصة، هي مجمل البيانات والمواثيق والدساتير من بيان أول نوفمبر 1954 وحتى الدستور الحالي 2008، مرورا بمقررات مؤتمر الصومام أوت 1956، مؤتمر طرابلس جوان 1962، ميثاق الجزائر 1964، الميثاق الوطني 1976 ونسخته المعدلة عام 1986ومختلف الدساتير. والدارس للوثائق المرجعية المشار إليها يصل إلى خلاصة مفادها، جملة من المبادئ الأساسية يمكن ذكر أهمها في الآتي[2]:

- حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال
- حق الشعوب والأمم في السيطرة على مقدراتها وثرواتها الوطنية
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول
- رفض استخدام القوة أو التهديد بها لحل النزاعات الدولية والاعتماد على الحلول السلمية بالطرق الدبلوماسية
- التأكيد على أهمية التعاون الدولي بكل أشكاله بصورة أكثر عدلا وتكافؤا.

**ب-المرتكزات** : بناءا على ما سبق يمكن رصد مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية في الاتي:

**1- الحياد الإيجابي** : و تعني إستراتيجية الحياد عدم الانحياز إلى أي طرف، و القدرة على إدارة جهود التهدئة بين الأطراف المتصارعة، وإبقاء جميع قنوات الاتصال مفتوحة مع كافة الأطراف التي من شأنها المساهمة في تسوية الأزمات، وان الالتزام

[1] Hoppaman Terrence,**the negotiation process and the resolution of international conflict** .columbia :university of south carolina press.1996.p230.

[2] بوتورة ،مرجع سابق.

بالاضطلاع بدور الوسيط بين الأطراف المتنازعة يتطلب أول ما يتطلب اعتماد مبدأ الحياد التام في التعامل مع أي أزمة دولية.

**2-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول** : إن عدم التدخل مبدأ ثابت في المواثيق الدولية وهو الأصل والتدخل استثناء وهذا ما نصت عليه المادة 2 فقرة 6، والفقرة 7 من ميثاق الأمم المتحدة وكذلك توصية الجمعية العامة رقم 2131 بتاريخ 21 / 12 / 1965 بعنوان: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استغلالها وسيادتها[1].

**3- الحل السلمي للنزاعات:** و المقصود بذلك هو اهمية فض النزاعات بالطرق السليمية كالمفاوضات و الوساطة و التحكيم و غيرها من اجل المحافظة على السلم و الامن .

والحديث عن السياسة الجزائرية هو حديث عن تراث فكري يمكن تلخيصه في خمس نقاطكالتالي:[2]

**النقطة الأولى** :الاشتغال في براديغم تاريخي إذ تعتبر الدبلوماسية الجزائرية سوسيوتاريخيا قد ولدت قبل الدولة وقد تأسست مبادئها وفلسفتها منذ مؤتمر باندونغ 1956 وهذا ما تبرره جملة المواقف الجزائرية إزاء الكثير من القضايا .

**النقطة الثانية** :المعقولية السياسية إذ تشتغل الدبلوماسية الجزائرية وفق هذا المنطق في جميع محطاتها الدبلوماسية وتعد المعقولية السياسية إحدى مرتكزاتها فهي تنطلق من فلسفة عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول والدعوة للحوار وتغليب الحلول السياسية على الحلول العسكرية لأن هذه الأخيرة ليست مضمونة النتائج دوما مع الدفع نحو آلياتالوساطة.

**النقطة الثالثة** :صناعة الخطاب إذ تقوم فلسفة الدبلوماسية الجزائرية على تنويع الشراكات وإحداث توازن مع كافة القوى الدولية والإقليمية مع الاحتفاظ بهامش يسمح لها بتحقيق مصلحتها الوطنية وفق ما تقتضيه تصورات الدولة الجزائرية.

**النقطة الرابعة** :تحريك الملفات إذ أن إلقاء نظرة على تاريخ الدبلوماسية الجزائرية يبين

[1] محمد بوطورة،المصداقية في التعامل مع ازمات دول الجوار :مالي نموذجا.
http://www.djazairess.com/echchaab/45289

[2] انظر : **فكر الدبلوماسية الجزائرية.. خمس نقاط مضيئة** .
http://www.assawt.net/%D9%81%D9%83%D8%B1

لنا أن الجزائر لطالما كانت محركة للمجتمعات التي تعيش أزمات معينة كالحالة الليبية أو المالية وقد أدى تحريك هذه الملفات وفق تصور ذكي للدبلوماسية الجزائرية إلى الدفع بها نحو إيجاد الحلول.

**النقطة الخامسة** :الحكامة المؤسساتية فبالنظر إلى مؤسسة الخارجية الجزائرية نجد أنها تشتغل وفق منطق العقلانية العلمية من خلال تحديد البدائل و الانطلاق من المرتكزات سابقة الذكر والتي تغذت من تراث الدبلوماسية الجزائرية الذي يمتد من الدبلوماسية الكاريزماتية إلى الدبلوماسية العقلانية العلمية.

**1- قراءة تحليلية في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الازمة السورية:**

إن موقف الجزائر من الأزمة السورية يدور حول تفضيل حلول تنتج عن تفاوض بين النظام و المعارضة ،كما ترى ان استخدام القوة في اطار تدخل عسكري محتمل ضد سوريا امر غير قانوني اذا تم خارج إطار مجلس الأمن و الاحكام ذات الصلة من ميثاق الامم المتحدة [1].لذا كان الحرص على التزام أقصى حدود الحياد ،و عدم الميل لتاييد أي طرف من اطراف الخصومة تماشيا مع تقاليد الدبلوماسية الجزائرية ،القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ،و هو نهج طالما اعتمدته الجزائر مع مختلف الملفات و القضايا الدولية المماثلة.[2]

ان قراءة في السلوك السياسي الخارجي للجزائر تجاه تلك الثورات التي شهدتها المنطقة العربية يلاحظ ان الجزائر تمسكت على الدوام ولا تزال باحترام مبدإ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث رفضت التدخل في شؤون هذه الدول وأكدت أن أي تغيير هو من صلاحيات كل شعب وفقا لمصالحه وأوضاعه، ودعت إلى أهمية تغليب قنوات التحاور في هذا البلد أو ذاك سواء في المعارضة أو الحكم، و اعطاء الكلمة للشعب لتقرير ما يراه مناسبا، وفضلت اتباع الحوار والحلول السياسية. كما تمسّكت الجزائر

---

[1] تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات

http://www.beirutme.com/?p=10123

[2] المرجع نفسه.

بالمواقف نفسها في الملف السوري، إذ شذت الجزائر عن الموقف العربي بالإبقاء على علاقتها بالنظام السوري، ورفض التدخل الأجنبي.

نظريا يتحدد السلوك الخارجي للدولة في إطار تعاملها مع الأحداث وفق مجموعة من العوامل التي تقسم اكاديميا الى عوامل داخلية (الظروف الوطنية و قيم و فهم صناع السياسة) و اخرى خارجية (المحيط الدولي و الاقليمي ) و التي يختلف حجم تاثيرها .و بناءا عليه نجد أن هناك العديد من العوامل التي أثرت في السياسة الخارجية للجزائري في الأزمة السورية،و التي يمكن من خلالها قراءة و تفسير السلوك الخارجي للجزائر تجاه القضية السورية ،و التي من أهمها :

ا- **غياب التقديرات و عدم الادراك الجيد لاطراف النزاع:**حدثت الثورات العربية في حالة فراغ معلوماتي تام لدى النخبة الحاكمة الجزائرية ،فهي لم تتمكن من مجاراة الاحداث ...و يبدو ان النخبة الحاكمة أدركت في وقت قصير نسبيا ان هذه الدول ستعاني من امرين :نفوذ متزايد للاسلاميين او الجيش ،و ازمات استقرار سياسي و امني ،و هذا التصور نابع من أمرين احدهما الخبرة الجزائرية الواقعية خلال فترة التسعينات من القرن الماضي ، واخرى نظرية فمراحل الانتقال الديمقراطي تتميز بطبيعة ضبابية بحكم تعدد المطالب الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية .[1] تجدر الإشارة إلى أن الجزائر كانت قد أبدت تحفظها إزاء منح المعارضة السورية مقعدا في جامعة الدول العربية مرجعة موقفها إلى "عدم اتضاح" معالم المعارضة السورية وممثليها حتى الآن.[2] اذ تصنف المعارضة السورية الى معارضة في الداخل و أخرى في الخارج ،و بحسب طريقة نشاطها الى تيارات سياسية مختلفة غالبيتها ذات بنية تقليدية تتمثل في الاحزاب السياسية القومية و الاسلامية ..و بدات تيارات المعارضة في توصيف الواقع القائم لإنتاج خطة عمل باتجاه المرحلة المقبلة لكنها لم تنجح في انتاج برنامج وطني من شانه ان يكون البديل الموضوعي ،و استمر هذا التناقض في توجهاتها الايديولوجية و

[1] المرجع نفسه.

[2] **وفد سوري يصل الجزائر لطلب الوساطة مع المعارضة لإنهاء الأزمة .**
http://islamtimes.org/ar/doc/news/251426

غاب التنسيق فيما بينها الى درجة التضاد[1]. ما يعني عدم إمكانية التوصل لجميع أطراف الحوار و هذا ما يفسر رفض الجزائر اعطاء مقعد للمعارضة السورية في الجامعة العربية ،و ايضا رفضها التصويت لصالح تعليق عضوية سوريا في الجامعة انطلاقا من مبدئها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

**ب- طبيعة الازمة و تاثير العامل الخارجي:**

شكلت الازمة السورية المستمرة منذ عام 2011 نقطة اشتباك بين نظم إقليمية و نظم دولية،وامتزج التنافس الدبلوماسي بين اطراف دولية و اقليمية بعراك عضوي على الساحة السورية.[2] في ظل إدراك القوى العظمى بان من يسيطر على سوريا يسيطر على الشرق الأوسط ومن يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على العالم أجمع على حد تعبير جمال واكيم في كتابه صراع القوى الكبرى على سوريا :الأبعاد الإستراتيجية لازمة 2011 لتصبح بذلك ازمة دولية بكافة المقاييس .

وتعرف الأزمة الدولية او الإقليمية بأنها موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات الدولية بين طرفين او أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينهما في المصالح والأهداف او نتيجة لأقدام احد الأطراف على القيام بعمل يعده الطرف الاخر المدافع يمثل تهديدا لمصالحه و قيمه الحيوية ما يستلزم تحركا مضادا و سريعا للحفاظ على تلك المصالح مستخدما في ذلك مختلف وسائل الضغط بانواعها المختلفة سواء كانت اقتصادية او سياسية او عسكرية.[3] و هذا بالضبط ما ينطبق على الحالة السورية.

**بداية الأزمة :**

بدأت الاحتجاجات في درعا وهي محافظة جنوبية يغلب عليها الطابع الريفي و من اكثر المحافظات التي تضررت نتيجة الليبرالية الاقتصادية ،فاندلعت على نطاق ضيق ..و سرعان ما عمت الاحتجاجات عددا من المدن و البلدان الساحلية و الشمالية ما

---

[1] تحليل سياسات: **الخاص و العام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة** .الدوحة : المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات،افريل2011.ص19.20.

[2] وليد عبد الحي ،**محددات السياستين الروسية و الصينية تجاه الازمة السورية**،مركز الجزيرة للدراسات.3افريل2012.ص2.

[3] علي بن هلهول الرويلي،**الازمات:تعريفها ،ابعادها و اسبابها**،الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،30/4-5/5/2011.في اطار الحلقة العلمية :ادارة الازمات. ص 6.

يعكس الحال الاجتماعية المتردية التي وصل لها سكان المدن الثانوية و البلدات الريفية نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة ،اضافة الى القمع التي تعرض له ابنائها [1].

سلكت الحركة الاحتجاجية في سوريا المسار نفسه الذي سلكته الثورة التونسية تقريبا ،فقد بدات برد فعل جهويا شعبيا على حالة الظلم السياسي و الاجتماعي ،نتيجة لتعاطي السلطات السلبي في امتصاص الازمة،امتدت الى مناطق عديدة في ريف دمشق و حمص و اللاذقية و حماة ،و من ثمة تبلورت بوصفها انتفاضة شعبية رفعت شعارات الحرية و الاصلاح[2].

**تدويل الازمة:**

اما الجانب الاخر من الاحداث فقد كان له بعد إقليمي و دولي مما ادى الى تأزيم الوضع ليأخذ منحى اكثر تعقيدا فقد تشكل محوران أساسيان لادارة الصراع في سوريا فيما تمثل الاول في المحور المناهض للنظام مقابل المحور الثاني الداعم له ،فيما تمثلت لكل محور اجندة خاصة في المنطقة تتماشى وفق مصالحه،و هذا ما سوف نستشفه من خلال المعطيات التالية :

**الاطراف المناهضة للنظام:**

**1-الولايات المتحدة الامريكية:**

دفعت الاحداث في مصر الولايات المتحدة إلى اعادة ترتيب أوراقها في المنطقة ،بما يحد من الضرر الذي يمكن ان يلحق بمصالحها الإستراتيجية في المنطقة.[3]

مع بداية أحداث سوريا عام 2011 كان الموقف الامريكي تجاه الأحداث بضرورة قيام حكومة دمشق باصلاحات تلبي مطالب المحتجين لتتطور فيما بعد الى ممارسة ضغوطات على النظام السوري لتاخذ منحى اكثر دراماتية بجهودها الرامية الى إسقاط نظام بشار الاسد باعتبار ان النظام حسب وجهة نظرها داعما للارهاب و يكن العداء لامريكا،لكن جهودها باءت بالفشل بفعل الدعم الروسي و الصيني خاصة ،اضافة الى

[1] جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا:الأبعاد الجيواستراتيجية لازمة2011** ،شركة المطبوعات للنشر و التوزيع،2011.ص204.

[2] **الخاص و العام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة** .مرجع سابق.ص 3.

[3] واكيم، **مرجع سابق**.ص204.

دول إقليمية متمثلة في ايران .ولعل اهم أسباب هذا الموقف يرجع الى الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا حول مصالح استراتيجية في المنطقة .

ان الولايات المتحدة اتبعت سياسة تقويض و النفوذ و الدور السياسي الروسي على الساحة الدولية الى الدرجة التي تمكنها من السيطرة عليه على النحو الذي يلاحظ على المصالح الحيوية الأمريكية و يطورها.[1]

**2-السعودية:**

اولويتان اساسيتان أنتجتا السياسة السعودية إزاء الثورة السورية ،هما صيانة امن الخليج و استقرار الدول الخليجية بعد موجة الربيع العربي ،و تحجيم و تطويق النفوذ الإيراني في المنطقة التي تعد سوريا آخر حلقاته الأساسية.[2]

و قد تداخل البعد الجيوسياسي مع الأبعاد الجيوثقافية في تشكيل الرؤية السعودية تجاه سوريا ،فالسعودية ترى في نفسها الراعية المشروع السني و مرجعيته الدينية، كما ان السعودية ترى في التمدد الإيراني عبر العراق وصولا الى سورية يعطيها منصة مباشرة على البحر المتوسط .و في حال حصول ايران على هذه الإطلالة المائية على الغرب فان امن الممرات الامنية التي تحظى السعودية بتأثير عليها (مضيق هرمز-مضيق باب مندب -البحر الاحمر) سيقع كأولية ثانية ثانية بالنسبة لايران في حال حصولها على الامتداد البري وصولا الى البحر المتوسط.الامر الذي سيدفع ايران الى تهديد امن منطقة الخليج ككل و التهديد بغلاق هذا الطريق البحري عليها و على خصومها ،في حال امتلاكها لمنفذ متصل عبر العراق و سوريا إلى البحر المتوسط.[3]

**3-تركيا:**

كانت تركيا من اكثر المتأثرين بالأحداث السورية فهي تتشارك مع سوريا بثمانمائة و خمسين كليومتر ،ومنطقة شرق الاناضول فيها تشكل امتدادا جيو استراتيجي طبيعيا لسوريا،و كانت قلقة من ان تنتقل الاحداث الامنية اليها،لذلك ابدت تخوفا في البداية من

---

[1] حيدر علي حسين.**سياسة الولايات المتحدة و مستقبل النظام الدولي** .عمان:دار الكتاب للمبوعات و النشر،2013.ص 103.

[2] عبادة تامر،**سورية في دائرة التوازن الاستراتيجي الاقليمي و الدولي**.المركز السوري للعلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية،2015/6/3.ص8.

[3] المرجع نفسه.

الاحداث و دعت القيادة السورية الى اعتماد سياسة اصلاحية.الا ان الامر بدا يتغير خلال ماي اذ اعلن رئيس وزراء التركي رجب طيب اردوغان ان ما يرتكب في سوريا يشكل فظائع لا يمكن السكوت عنها ...ووفقا للتوجه الاستراتيجي الذي رسمه احمد داود اوغلو يمتد الدفاع عن الاناضول في عمق المناطق الشمالية لسوريا ،لذا بدات تركيا بالحديث عن اقامة منطقة امنية في شمال سوريا ....و بعد ذلك راحت الاحداث الامنية تتصاعد في شمال البلاد،و ظهر جليا عزم الاتراك اداء دور في المنطقة العربية من البوابة السورية،بما يتوافق مع التوجه الاستراتيجي الامريكي الى مد نفوذ تركيا جنوبا ليتصل بالاردن و بالخليج العربي حتى يتم اغلاق سواحل البحر المتوسط التام امام أي تغلغل ايراني او روسي او صيني .[1]

**4-الدول الاوربية:**

انسجم الدور الفرنسي الذي يقود اوربا وراءه مع توجهها الاستراتيجي التقليدي الى السيطرة على منطقة الساحل السوري ،و هذا ما يفسر الدعوة التي وجهتها الخارجية الفرنسية الى الأمم المتحدة و الاتحاد الاوربي لاتخاذ اجراءات في حق المسؤولين السوريين ،و اعلان الخارجية البريطانية انها تعمل معها لفرض عقوبات على هؤلاء .و اقرار الاتحاد الاوربي عقوبات عليهم تشمل الرئيس الأسد نفسه ،لذلك بدا التكامل جليا بين الموقفين التركي و الاربي تجاه سوريا ،بالساحل السوري الممتد من اسكندرون شمالا الى الناقورة جنوبا يمكن ان يكون منطقة نفوذ لفرنسا و يتصل باسرائيل فيما يكون الداخل السوري الممتد من حلب شمالا الى دمشق جنوبا منطقة نفوذ لتركيا تلتقي فيه منطقة نفوذ سعوذية في جنوب سوريا ليتم اغلاق المنطقة بالتالي امام أي نفوذ ايراني بالتالي صيني و روسي.[2]

**الأطراف الداعمة للنظام:** في مقابل المواقف الدولية الامريكية و الأوربية و الإقليمية التركية و السعودية التي أدت دورا في دعم الاحتجاجات ضد الرئيس بشار الاسد ،أعلنت قوى إقليمية و دولية صراحة وقوفها معه.

[1] واكيم، **مرجع سابق**.ص206-207.
[2] المرجع نفسه.ص207.

هناك ترابط بين الدولتين – روسياو الصين– في فضاءات عديدة (دون نفي بعض التباينات) فإلى جانب ان الدولتين تشتركان في حدود سياسية يصل طولها الى 3483كيلومتر ،فانهما متوافقتان في عدد من التوجهات التي تزيد من فرص التنسيق السياسي بينهما على المسرح الدولي.[1]

**1-روسيا:**

كانت مطالبة قسم كبير من المتظاهرين في سوريا بقلب النظام تعني ان تخسر روسيا حليفا مهما لها في الشرق الاوسط، اذ شكلت العلاقة مع دمشق لبنة اساسية في الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط منذ ما قبل عهد حافظ الاسد،و أتاحت لها قاعدة راسخة على ضفاف الشرق المتوسط..و كانت روسيا عبرت عن استيائها من الخديعة التي تعرضت لها على يد الناتو فيما يتعلق بإصدار قرار دولي بحجة حماية المدنيين من العقيد القدذافي لتحول الى ذريعة للتدخل العسكري لفرض وصاية غربية على ليبيا ما شكل ضربة لروسيا و مصالحا الحيوية في شان إطلالتها على غرب المتوسط عبر طرابلس الغرب و ابلغت وفودا من المعارضة السورية زارت موسكو معارضتها أي تدخل دولي و أي زعزعة للنظام ،و دعت اعضاء هذه الوفود الى التحاور مع النظام.و تكمن اهمية سوريا بالنسبة الى روسيا انها تمثل اخر اختراق في المنطقة الشرق الاوسط يمنع تحوله منطقة غربية بالكامل.[2]

**2-الصين:**

و تبقى الصين الداعم الثالث لسوريا و للرئيس بشار الاسد ،و كانت مواقفها معارضة لاتخاذ أي موقف دولي يمكن ان يصدر في حق النظام السوري ،فهي لها اعتباراتها و تملك تجربة واسعة في الصراعات الدولية..و اسقاط النظام في سوريا يعني محاضرة ايران تمهيدا لاطاحة نظامها ،و بالتالي اغلاق الشرق الاوسط في وجه الصين .و في ظل محاصرة محاصرة الصين بحريا عبر اليابان و كوريا الجنوبية و تايوان و دول جنوب شرق اسيا ،يصبح خروج الصين الى البحار صعبا من دون رضا امريك .ولا يمكن لاي قوة تطمح الى دور عالمي ان تقبل ان تكون طرق مواصلاتها تحت رحمة

[1] عبد الحي ،**مرجع سابق**.ص3.
[2] واكيم، **مرجع سابق**.ص209.

قوة اخرى خصوصا انها قوة منافسة لها ..فعبر الشرق الاوسط يمكن الوصول الى افريقيا المنطقة التي تحاول الصين الانفتاح عليها لغناها بالموارد الطبيعية.[1]

**3-ايران:**

كانت ايران القوة الاولى التي دعمته سياسي بشكل مطلق ،و اثبت التحالف مع دمشق منذ ايام الرئيس حافظ الاسد انه رصيد كبير لايران في المنطقة ..و هذا ما يفسر اعلان وزارة خارجية الايرانية ان الاحداث في سوريا تاتي في اطار مؤامرة غربية لزعزعة حكومة تؤيد المقاومة ضد اسرائيل ،و قد أعربت طهران معارضتها أي تدخل اجنبي في الشؤون السورية ..و تجلى هذا الموقف في الموقف الداعم للاسد الذي اتخذه حزب الله على لسان امينه حسن نصر الله لان خسارة الدعم السوري تعني قصم ظهر المقاومة الاسلامية .[2]

بدأت الأزمة السورية على شكل حالة تقليدية من الصراع الداخلي على توزيع السلطة و الثروة ...لكن موقع سوريا الجيوسياسي المهم سرعان ما جعل الصراع المحلي جزءا من مواجهة دولية و اقليمية ،تحول بنتيجته طرفا الصراع الرئيسيان الى لاعبين بين عدد اكبر و اقوى من اللاعبين الدوليين و الاقليميين.حتى ان حل الصراع بالصورة التي غدا عليها –سواء بالطرق السلمية او خلافها– لم يعد ممكنا بمعزل عن إرادة اقليمية و دولية لن يكون بالتأكيد للنظام و المعارضة القول الفصل فيها[3].

يقول **لويد جنسن** :لا مراء في تاثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية،فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق ،بصرف النظر عن نظمها الداخلية.[4] و هذا العامل له تاثيره لا محالة على السياسة الخارجية الجزائرية التي استطاعت فهم الاحداث بعمق و بشكل عقلاني.

**ت- الاوضاع الداخلية** : من المتعارف عليه في أدبيات السياسة الخارجية، أنه في مجال ترتيب أهداف السياسة الخارجية وفقًا لأهميتها، فإن حماية الذات (وهو المحافظة

---

[1] المرجع نفسه.ص ص210-211.

[2] المرجع نفسه،2011.ص208.

[3] مروان قبلان،**المسالة السورية و استقطاباتها الاقليمية و الدولية:دراسة في معادلات القوة و الصراع على سوريا**.المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات.مارس2015.ص34.

[4] لويد جنسن ،**تفسير السياسة الخارجية** (تر: محمد بن احمد مفتي،محمد سليم.الرياض:مطابع جامعة الملك سعود.1989.ص308-309.

على الأمن، الوحدة الإقليمية، الاستقلال، القيم الأساسية للمجتمع) هو "الهدف الأول والأساسي لأي دولة". وهذا الهدف ذو طبيعة دفاعية ومن أهم الأهداف المركزية للدولة التي يجب دائمًا مراعاتها والتي يطلق عليها عادة " مبادئ السياسة الخارجية ". كما أن حجم ومستوى الإمكانات المتاحة للدولة له تأثير مهم على سياستها الخارجية، إذ لا بد أن توضع أهداف السياسة الخارجية في حدود الإمكانات المتاحة[1].

و بالنظر الى المعطيات التي عرفتها الجبهة الداخلية للجزائر خلال الثورات التي شهدتها المنطقة العربية التي كان من أهمها تذبذب الإمكانيات و الموارد بفعل أزمة سعر النفط اضافة الى الأزمة في غرداية التي تفجرت حينذاك، يضاف إلى هذا كله ملف استغلال الغاز الصخري، الذي احدث شغبا لدى شرائح واسعة من الشعب خاصة في الجنوب . كل هذه العوامل أدت الى انكباب الجزائر لمعالجة أوضاعها الداخلية ، هذا الأمر لم يسمح للجزائر أن يكون لها مواقف جادة في سياستها الخارجية والإقليمية في تلك الفترة ما اثر على فعاليتها خارجيا.

**ث- الاوضاع الامنية و الاقليمية المعقدة :** الجزائر بلد محوري، وكل ما يحدث إقليميا وفي دول الجوار على وجه التحديد ينعكس على الأمن القومي سلبا أو إيجابا، وعليه يمكن القول أن الجزائر محاصرة ببيئة متوترة، ولا يبدو في الأفق القريب أو المتوسط أن هناك مؤشرات استقرار في دول الجوار، وكل هذه الظروف تحتم وضع إستراتيجية أمنية لموجهة أية تهديدات محتملة , بحيث أنّ معدّل صفقات السلاح التي أبرمتها الجزائر تؤكّد الحزام الأمني الذي بادرت به الجزائر منذ بداية التوتر على حدودها الشرقية و الجنوبية, و هذا ما يعكس البعد الأمني في سياسات الجزائر الداخلية و الخارجية على أساس تكاملي دون إهمال الوضع السياسي و صراع السلطة و المعارضة, و أثره على الأمن القومي الجزائري.[2] بالمقابل جعل هذا الواقع ان تضع المجال العربي كاولوية

---

[1] **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من مائة عام.**
http://www.kingkhalid.org.sa/Gallery/Text/ViewBooks.aspx?

[2] محمد سنوسي **البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ2011.**

http://algpress.com/article-12688.htm

ثانية في جدول اهتماماتها مقابل بذل جهودها في سبيل خدمة مجالها القاري و المغاربي الذي يعتبران الاولوية الاولى .

كل هذه العوامل مجتمعة ادت معا الى ان تشكل بيئة سلبية في التفاعل الايجابي للجزائر في الازمة الدائرة في سوريا.

**4-رؤية مستقبلية للدور الجزائري في الازمة :**

تقع سوريا على الجبهة الامامية للصراع العربي الاسرائيلي ،و على تقاطع محاور اقليمية/عالمية ،و هي جارة لخمس دول ما يجعلها محط اهتمام عالمي.[1]

و لان السياسة الجزائرية لا تتأثر بالتغيرات والصراعات الموجودة والحاصلة على الساحة الدولية، وهو ما جعلها ناجحة في حل القضايا والصراعات بين الدول، و مواقفها ثابتة رغم الضغوطات ،فانه لابد لنا من التساؤل عن مستقبل دور الجزائر في الأزمة و العوامل الدافعة لتمارس الجزائر دور الوساطة فيها،و التي نحصرها في الأتي:

ا - **بروز بوادر توجهات دولية و اقليمية لحل الازمة:** شهد العام 2015 مبادرات دولية جادة وتحرك روسي وامريكي حثيث وعلى اعلى المستويات وبدعم من مجلس الامن التابع للامم المتحدة ،لايجاد حل سياسي للازمة السورية ،وعلى خطى التحرك الدولي بدأت أزمة سوريا تشهد حراكا سياسيا عربيا وبصورة جدية، ترجمه قرار مجلس الأمن رقم 2254 بشأن سوريا الذي صوت عليه مجلس الأمن يوم 18 ديسمبر 2015 ينص على بدء محادثات السلام بسوريا في جانفي 2016، ان المبادرات الدولية تتوافق من حيث مبدئها الحل السلمي للازمة مع الرؤية الجزائرية لذات الأزمة ، و هذا التوافق في المبدأ سوف يتبعه لامحالة توافق في الجهود مع كافة الاطراف ذات الشان في الملف السوري ،و تسليما بان الجزائر تحظى بسمعة طيبة في هذا المجال فانها تحظى بقبول و رضا جميع الاطراف سواء الدولية أو الإقليمية بحكم علاقاتها المتوازنة معها ،و حتى بالنسبة الى الاطراف السورية ذاتها اذ يعتبر هذا احد المقومات للدور الذي سوف تلعبه الجزائر في الأزمة.

[1] **الخاص و العام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة** .مرجع سابق.ص3.

**ب- المصداقية:** من اهم الشروط الموضوعية للقيام بدور الوساطة ان يكون الوسيط مقبولا لدى اطراف النزاع .و لذلك تسعى الجزائر من خلال سياستها المعتدلة ان تجعل من نفسها مقبولة من قبل اطرف أي نزاع لما في ذلك من تزايد احتمال نجاح وساطتها و ذلك بالاعتماد على تحسين علاقاتها بالأطراف ذات الصلة بالنزاع كما تحاول ثانيا أن تتخذ مواقف حيادية ، لما في ذلك من مصلحة لدورها كوسيط يخدم اهدافها و هي تحقيق السلام ووحدة الشعوب.

إن انتهاج الجزائر لهذا المسلك جعلها تحظى بسمعة طيبة ما اهلها لتمارس أدوارا هامة في حل النزاعات سواء الإقليمية او الدولية. و بذلك فالجزائر تمتلك مقومات الوساطة، فالدور الحيادي جعلها –الجزائر– طرفاً موثوق فيه من كافة الأطراف.و لعل هذا ما جعلها مرشحة إضافة الى مصر للعب دور الوساطة في هذه الأزمة من طرف العديد من المهتمين بالشان السوري ،و ما يؤكد هذا الطرح قول المعلم إنه لمس لدى المسؤولين الجزائريين الذين التقاهم "إطلاعا عميقا" على الأوضاع في بلده، معتبرا هذا "مؤشرا على أن القيادة في الجزائر مهتمة بخروج سوريا من هذه الأزمة بأسرع ما يمكن".كما أشاد وزير الخارجية السوري، وليد المعلم بموقف الجزائر من النزاع السوري و"الاهتمام الذي توليه لخروج سوريا من هذه الأزمة بأسرع ما يمكن." كما جاء على لسانه:أن الجزائر "حريصة على وحدة شعب وتراب سوريا إلى جانب رفضها التدخل في الشؤون الداخلية للدول".

إضافة إلى ذلك، و انطلاقا من اهتمام الجزائر برسم صورة ايجابية لدبلوماسيتها في المحافل الدولية و حرصا منها على دعمها لتحقيق السلم و الامن في العالم سعت الى لعب دور الوساطة في العديد من القضايا في العالم معتمدة في ذلك على رؤيتها في ممارسة أدوارها في اطار المبادئ التي رسمتها لسلوكها الخارجي في التعامل مع القضايا و الأزمات سواء الاقليمية او الدولية. من أمثلة ذلك جهودها في إنهاء واحدة من أكبر الأزمات الدبلوماسية، وهي أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران، بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، العام 1980،النزاع الاثيوبي الارتيري و غيرها من الأزمات ما شكل لديها تصورات تراكمية في سبيل إنهاء الخلافات بين الأطراف المتنازعة ما اكسبها خبرة و سمعة في هذا الإطار.

**ت- الثبات على المبادئ:**

تتميز السياسة الخارجية للجزائر بانها سياسة مبادئ لا مصالح ،اذ يرتكز السلوك الخارجي الجزائري على جملة من المبادئ اهمها الحياد و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إضافة الى التأكيد على ضرورة الحل السلمي للنزاعات و الحفاظ على وحدة الشعوب و أمنها،و في ظل ما يحدث في المنطقة العربية من حراك ظلت الجزائر متمسكة بمبدئها القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع الحرص على تكريس مبدأ الحوار ا بين الأطراف المتصارعة ودعم الحوار السياسي والحلول السلمية مؤكدة على نبذها التام للتدخلات الخارجية باعتبارها عامل تفتيت الدول ومساس بسيادتها ما يدفع بالمنطقة إلى عواقب وخيمة، هذا ما نلمسه في مواقفها تجاه البلدان التي شهدت حراكا في موقف ينبع من احترامها لمبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ان هذا الدور –الوساطة– ينسجم و لدرجة كبيرة مع التصورات الجزائرية في دعمها لحل النزاعات ،و من أهمها تأكيدها قولا و ممارسة على أهمية مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و حل النزاعات بالطرق السلمية .

**ث- ظهور انماط جديدة من التهديدات:** صرح وزير الخارجية السوري وليد المعلم خلال زيارته الى الجزائر بالقول: إن الجزائر وسورية يوجدان في خندق واحد ضد الإرهاب والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول وإن الزيارة ستكون مناسبة لبحث "العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها في مختلف المجالات."كما ان"وليد المعلم" ،قد اطلع على التجربة الجزائرية في السلم والمصالحة الوطنية التي تلت عشرية حمراء، وامكانية قيام سورية بنفس المبادرة مع المسلحين، بعد وقف الأعمال العدائية خلال هذه المرحلة، كما تم مناقشة وضعية الجزائريين في سورية[1]. وجاء في بيان حكومي أن اللقاء تناول الوضع في سورية وسمح بـ «التطرق إلى الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل التوصل

[1] ما هي تفاصيل زيارة "وليد المعلم" إلى الجزائر؟ **جريدة الوطن** .
http://watanipress.com/archives/30225

إلى حل سياسي للأزمة من خلال إبراز مصالح الشعب السوري واحترام الشرعية الدولية»[1].

وأضاف البيان أن الطرفين جددا «مواصلة مكافحة الإرهاب والتشاور بين البلدين حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك»[2].إن تصريح المعلم يحمل عدة دلالات في مؤشر على أن الجزائر سيكون لها في المستقبل المنظور دور في مسار الأزمة السورية خصوصا و أن الجزائر شريك استراتيجي هام في مجال مكافحة الإرهاب و يحظى باحترام خاص من طرف المجموعة الدولية ،و هذا الاحترام نابع من جهود الجزائر و دورها في نشر السلم و الأمن الدوليين .و هذا ما نستشفه من خلال الأتي:

-انخرطت الجزائر في الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب لما تملكه من خبرة في هذا المجال، وهو مذهب جديد تبلور في العالم الغربي ما بعد 11 سبتمبر 2011، وقد استطاعت أن تؤثر في رؤية هذه الإيديولوجية الجديدة من خلال محاربة دفع الفدية، ربط الإرهاب بالجرائم المنظمة، وهو ما أعطاها قوة اندماج وتعاون مع واشنطن، لندن وترجمة رؤيتها في منتديات 5 + 5 والحوار الأطلسي المتوسطي، واعتبارها شريكا فعالا ووسيطا بين القوى الكبرى ودول الساحل. لكن يبقى الغموض قائما فيما يتعلق بتوظيف الإرهاب من قبل بعض القوى الكبرى للسيطرة على الموارد الحيوية من بحر قزوين والخليج إلى منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي[3].

-تلعب الجزائر أيضاً دوراً هاماً في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة في منطقة الساحل. ومنذ مبادرة عموم الساحل في العام 2002، التي توسّعت لتتحوّل إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب في العام 2005، إلى قيادة أفريقيا 2007 ("أفريكوم AFRICOM) ومقرّها في شتوتغارت في ألمانيا، ركّزت الولايات المتحدة على إقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس في مكافحة الإرهاب

---

[1] المرجع نفسه.

[2] **سلال والمعلم يبحثان في الجزائر جهود «الحل السياسي» للأزمة السورية** .جريدة الحياة http://www.alhayat.com/Articles/14759223

[3] مصطفى صايج، **الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية** .موقع الكتروني

والجريمة المنظّمة. وكتب جون شندلر، وهو ضابط سابق في التجسّس المضاد في وكالة الأمن القومي، عن جهاز الاستخبارات العسكرية الجزائري، قائلاً إنه "يمكن القول إنه جهاز الاستخبارات الأكثر فعّالية في العالم عندما يتعلّق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة، كما أنه على الأرجح الأكثر قسوة[1].

وكما يوضح الدكتور **بوحنية قوي** أنّ السياسة الخارجية الجزائرية في السنوات الأخيرة تركّز على الشق الأمني بدرجة كبيرة، وهو ما يمكن تسميته بالدبلوماسية الأمنية من حيث التركيز على قضايا الإرهاب وإحلال الأمن في أفريقيا ومكافحة الجريمة المنظمة وغيرها، وعليه فالجانب الأمني هو الطاغي على حساب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية[2]. إن متانة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية و القوى الكبرى في إطار «الحرب على الإرهاب»، يحتم حاليا على الجزائر لعب دور هام في الأزمة السورية.

**استنتاجات :**

بعد مرور خمس سنوات ،مازالت الأزمة السورية مستمرة ،تلك الأزمة التي بدأت كصراع داخلي حول توزيع الثروة و العدالة الاجتماعية ،لتأخذ أبعادا جيواستراتيجية في صورة صراع بين القوى الكبرى في علامة فارقة للتحول في القطبية الدولية .ومن خلال مناقشة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه هذه القضية تم الخروج بالاستنتاجات التالية:

1-ان السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الازمة السورية اتسمت بنقطتين هامتين:

***الاستمرارية** :استمرارية الجزائر في تمسكها بمبادئها تجاه الأزمة السورية منذ انطلاقتها و حتى اللحظة ،و هذه المبادئ قد أعطت مضمونا خاصا لتصور سياستها تجاه الأزمة . و هذه المبادئ هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و الحل السلمي للنزاع .

***الواقعية:** و نلمس هذه الواقعية في فهم الجزائر للطبيعة المعقدة للازمة و الظروف السياسية المحيطة بها و التعاطي معها على هذا الأساس.

[1] بن عائشة محمد الأمين، **الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي** . المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية و السياسية http://democraticac.de/?p=8205

[2] قوي،**مرجع سابق**. ص3.

2-ان السياسة الخارجية في تعاطيها مع الأزمة أكدت على موقفها بوضوح أما على مستوى الجهود الفعلية فقد كانت ضعيفة، اذ شكلت الظروف الداخلية و الخارجية بيئة سلبية لسياسة خارجية فاعلة

3-إن ملامح مستقبل الجزائر كوسيط في الأزمة السورية يتحدد انطلاقا من الاعتبارات التالية:

-اتساق الرؤية الجزائرية لحل الأزمة مع توجهات المجموعة الدولية حاليا

-مصداقية الجزائر لأداء دور الوساطة باعتبارها طرفا موثوقا فيه

-السمعة الطيبة للجزائر في مجال الوساطة لحل النزاعات و خبرتها التراكمية يؤهلانها لذلك.

-الدور الفاعل والنشيط للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب التي تعتبر الجزائر شريك استراتيجي في دعم الجهود الدولية لمحاربته.

**قائمة المراجع:**

**العربية**


1- بوحنية قوي،**الجزائر و الانتقال الى دور اللاعب في افريقيا:بين الدبلوماسية الامنية و الانكفاء الامني الداخلي**.مركز الجزيرة للدراسات .2014/01/29.

2- **تحليل سياسات: الخاص و العام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة** .الدوحة : المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات،افريل2011.

3-جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا:الأبعاد الجيواستراتيجية لازمة2011** ،شركة المطبوعات للنشر و التوزيع،.2011

4-حيدر علي حسين.**سياسة الولايات المتحدة و مستقبل النظام الدولي** .عمان:دار الكتاب للمبوعات و النشر،2013.

5-عبادة تامر،**سورية في دائرة التوازن الاستراتيجي الاقليمي و الدولي**.المركز السوري للعلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية،2015/6/3.

6-علي بن هلهول الرويلي،**الازمات:تعريفها ،ابعادها و اسبابها**،الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،4/30-2011/5/5.في اطار الحلقة العلمية :ادارة الازمات.

7-لويد جنسن ، **تفسير السياسة الخارجية** (تر: محمد بن احمد مفتي،محمد سليم.الرياض:مطابع جامعة الملك سعود.1989.

8-ناصيف يوسف حتي ،**النظرية في العلاقات الدولية**.بيروت:دار الكتاب العربي .1985.

9-وليد عبد الحي ،**محددات السياستين الروسية و الصينية تجاه الازمة السورية**،مركز الجزيرة للدراسات .3افريل2012.

10- مروان قبلان،**المسالة السورية و استقطاباتها الاقليمية و الدولية:دراسة في معادلات القوة و الصراع على سوريا**.المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات.مارس2015.

**الروابط:**

1- بن عائشة محمد الأمين، **الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي** . المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية و السياسية http://democraticac.de/?p=8205

2- **تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات** http://www.beirutme.com/?p=10123

3- **سلال والمعلم يبحثان في الجزائر جهود «الحل السياسي» للأزمة السورية** .جريدة الحياة http://www.alhayat.com/Articles/14759223

4- **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من مائة عام.** ?http://www.kingkhalid.org.sa/Gallery/Text/ViewBooks.aspx

5- **سياسيون يُشيدون بمواقف الجزائر وسياستها الخارجي** http://www.elmakam.com/?p=6057

6- **فكر الدبلوماسية الجزائرية.. خمس نقاط مضيئة** . http://www.assawt.net/%D9%81%D9%83%D8%B1

7- **ما هي تفاصيل زيارة "وليد المعلم" إلى الجزائر؟** جريدة الوطن . http://watanipress.com/archives/30225

8- محمد بوطورة،**المصداقية في التعامل مع ازمات دول الجوار :مالي نموذجا.** http://www.djazairess.com/echchaab/45289

9- محمد سنوسي ، **البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ2011.** http://algpress.com/article-12688.htm

10- مصطفى بوتورة : **سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات** .جريدة الشعب، 21 مارس 2015 http://www.ech-chaab.com/ar

11- مصطفى صايج، **الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية** .موقع الكتروني

12- **وفد سوري يصل الجزائر لطلب الوساطة مع المعارضة لإنهاء الأزمة .** http://islamtimes.org/ar/doc/news/251426

**الاجنبية:**

1- Bercovitch Jacob,Robin Jeffrey, **mediation ininternational relation** : multiple approaches to conflict managemant.newyork : Martin's press.1992.

2- G.Evans;G.Newhan.**the penguin dictionary of internatinah relations** . london 1998;penguin books:

3- Hoppaman Terrence,**the negotiation process and the resolution of international conflict** :university of columbia. south carolina press.1996.